سجن الوادي الجديد وتعذيب أمن الدولة للمعتقلين فيه

في ظل غياب منظمات حقوق الإنسان في مصر كان كل هذا التعذيب.

في خطوات متسارعة ومتلاحقة قامت عناصر أمن الدولة المدعومة بكتائب من القوات الخاصة ومباحث مصلحة السجون بسلسلة من الحملات الترويعية والإرهابية لمعتقلي الجهاد والسلفية الجهادية بسجن الوادي الجديد علي مدار الأيام الأربعة الماضية وذلك لإجبارهم على الرضوخ للانتقال إلى سجون مبادرات سيد إمام، وقد تمثلت الحملات في حملات دهم وتفتيش مفاجئة علي الزنازين لتجريد المعتقلين من أغراضهم الشخصية القليلة ومصادرة أجهزة الموبايل لمنع المقهورين من توصيل صرخاتهم للخارج (أي لا تصرخ وأنا أذبحك حتى لا تفضحنا) ولمنعهم من التواصل مع أهاليهم وقد صاحب هذه الحملات قدر غير عادي من توجيه السباب والشتائم للمعتقلين بأبشع وأحط الألفاظ وكذلك استخدام الغازات (الرادع) لإجبار المعتقلين على عدم إغلاق الزنازين من الداخل وسرعة فتحها لدخول جحافل التتار وعلي رأسهم طاغية أمن الدولة بالسجن أحمد الشريف وكلابه (جمعة ووائل وفريد) وطاغية المباحث عبد الحميد وأحد الأطباء المتخصص في التعذيب.

وقد أدى ذلك لحدوث مواجهة لمدة ثلاث ساعات أمام زنزانة الأخ المجاهد محمد جمال (مختار – وهو مدرب قديم بجماعة الجهاد وتم تسليمه من سوريا لمصر عام ٢٠٠٠ ليبقى في سجن المخابرات عامين ونصف) ومعه بالزنزانة عدد من معتقلي السلفية الجهادية ومن أخوة سيناء هذا وقد استمرت الحملات بشكل متتابع ومتتالي مما دفع أحد الأخوة الجدد(عمر ولورد) الذين لم يتحملوا القهر لإشعال النار في زنزانته كي يجبرهم على السماح له بالخروج فما كان من المجرمين أحمد الشريف وكلابه المسعورة إلا أن انقضوا عليه ضربًا وتنكيلًا وأحدثوا به عدد من الجروح القطعية وسط صرخات

الاحتجاج وهتافات التكبير من باقي المعتقلين الذين لا يزالون ممتنعين عن استلام الطعام والذين يتساءلون: أين دعاوي الحرية وأين حقوق الإنسان وهل النظام المصري أقوى من كل الضغوط الخارجية أم أنه لا توجد هناك ضغوط أصلًا عليه لوقف إرهابه وتجاوزاته أم أن الحقيقة أكبر من ذلك وهي أن الجميع شركاء أساسيون في المؤامرة وإلا فأين منظمات المجتمع المدني وأين منظمات حقوق الإنسان التي يبدو أنها لا تعرف سوي حقوق الشواذ ومحاربة شرائع الإسلام كالختان والنقاب أم أن هذه المنظمات لم تسمع عن سجن اسمه الوادي الجديد ولا تعرف ما يدور فيه من انتهاكات أم أنها تنتظر دعوة من المعذبين والمقهورين لزيارة السجن.

ولكن الحمد لله فالمعتقلين اعتادوا ألا يلقوا بالًا لهذه الكيانات الشريكة في المؤامرة ولو بالصمت واعتادوا دوما وفقط اللجوء إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ القوي القادر والاستغاثة به والاستعانة به وانتظار النصر منه.

(جبهة الدفاع عن معتقلي الجهاد في مصر ٢٠٠٩/١٢/٢١ منقول من على شبكة شموخ الإسلام)

جابر ابن حيان مقر قيادة البصاصين

على بُعد أمتار من ميدان الجزيرة تلف حالة من الصمت والحذر شارع جابر بن حيان، فالمكان الذي يبدو لأول وهلة خارجا عن المألوف في شوارع القاهرة الكبرى بإضاءته الخافتة وهدوئه الحذر قد تشعر بالخوف وأنت تعبر هذا الشارع حيث مقر أمن الدولة بالجيزة – مساحته ٨٠٠ متر مربع – والذي يشتهر بوجود زنازين تحت الأرض بعدة أمتار، وغرف تعذيب مختلفة يطلق عليها المعتقلون «السلخانة»، ويبرع العاملون في هذا المقر بحسب شهود عيان تعرضوا للتعذيب بداخله في صعق المعارضين بالكهرباء، والتعدي بدنيا على المعتقلين، وسط ضوء أحمر خافت يصعب معه التعرف على ملامح من يقومون بتعذيبك.

محفور في ذاكرة العديد من السياسيين المصريين كمقر رسمي لإدارة أمن الدولة بالجيزة حيث صدر قرار رئاسي بنقل الإدارة لتصبح علي بعد خطوات من فيلا السادات – نائب رئيس الجمهورية في ذلك الوقت خاصة بعد أن انطلقت مظاهرات الطلبة عام ١٩٦٨ لتكسر حاجز الصمت متوجهة نحو منزل نائب الرئيس مما تطلب وقتها وبطلب رسمي من السادات مزيدًا من الضمانات الأمنية لرجال النظام.

الفيلا التي سرعان ما اختفى سكانها الأصليون تحولت خلال أسبوع واحد لثكنة عسكرية حقيقية. فبدأت المتاريس في الظهور وتدفقت سيارات الترحيلات وعلى عجل تم استدعاء بعض المهندسين العسكريين لأعمال البناء التي رأت القيادات الأمنية في ذلك الوقت حتمية وجودها. فتم توسيع الفيلا وإصدار أوامر شفوية تشدد على سرية رسوم وماكيتات بناءين استقرا في مؤخرة الفيلا.فلم يبق مع ملامح المكان سوى حديقة واسعة في المدخل تركها رجال الأمن للظروف والتساهيل.

كان ماحدث في الجامعات عام ١٩٦٨ أكبر من مجرد محاولة لتنفيس غضب جماهير شابة موعودة بالنصر الحتمي. فبدأت حقبة السادات الأولى وعينه على الطلبة الذين هددوا منزله قبل أعوام قلائل. فتقرر وقتها إخلاء فيلا مجاورة وإزالة المباني المحيطة عدا مبنى قديم من خمسة طوابق مع إصدار مدير أمن الجيزة وعدد من ضباط الأمن تعليمات مشددة لسكان العقار الوحيد الذي بقي على حاله في الثلث الأخير من شارع جابر بن حيان بعدم فتح النوافذ نهائيًا مع التلويح بالعصا الأمنية على سبيل التهديد. لم يمر وقت طويل من السكون في جابر بن حيان حيث جاءت رياح التغيير السياسي بانقلاب في طبيعة المكان. فرغم حالة الصمت التي ظل يغرق فيها تحول إلى مركز تجميع لمعتقلين من الإخوان تم الإفراج عنهم في صفقة سياسية معلنة مع نظام السادات.

في ذلك الوقت تفرغت مديرية أمن الجيزة لملاحقة النشطاء اليساريين والناصريين بمختلف الوسائل. مقر أمن الدولة في جابر بن حيان وكما يبدو لم يفقد دوره ولا بريقه لدي الأجهزة الأمنية. فمع انتهاء السادات كنظام وشخص في حادثة المنصة الدموية تحول نفس المقر الذي شهد تنفيذ الصفقة بين الإخوان والنظام لمركز مهم من مراكز احتجاز أعضاء الجماعات المسلحة وانتزاع الاعترافات منهم. ويبدو أن ما راكمته الداخلية من خبرات خيالية ظهرت ثماره منذ أواخر الثمانينات وحتى اليوم. من ناحية أخرى فإن عملية تطوير شاملة بدأت عام ١٩٨٩ لجابر بن حيان وصنعت معظم أساطيره. فالمكان الذي تأسس في البداية على مساحة فيلا قد تمدد أفقيا ليتبخر مرة أخرى سكان فيلا مجاورة ويتوسع الكردون الأمني ومحيط الحوائط الأسمنتية ليضم الفيلتين معا وبدأت ماكينات الإنشاء في تدشين ثلاثة مبان أخرى، في الفيلا الجديدة ثم بناء خمس زنازين تحت الأرض بعدة أمتار أسفل الحديقة في الفيلا الأصلية.

من الجيزة إلى الصحراء نظرية واحدة للداخلية:

الأمن باب وترباس..

المقر الرسمي الذي تجاوز مساحة ٨٠٠ متر مربع مع أطواقه الأمنية أصبح منذ عدة أعوام - بعد ١١ سبتمبر- أضيق من أن يتسع لكل المترددين عليه خاصة بعد أن أصبحت سمعته كمؤسسة اعتقال شرسة ذات طبيعة دولية.

فأغلب من تم ترحيلهم من الخارج يمرون - على سبيل التبرك أحيانًا - بجابر بن حيان. لذلك صدر قرار رئاسي في مارس ٢٠٠٥ للبدء في نقل مقر جابر بن حيان من الجيزة إلى صحراء السادس من أكتوبر علي بعد ٢ كم من مدخل مدينة الشيخ زايد ليفتتح المقر الجديد في ٢٠٠٧ حاملًا خلاصة خبرة الأمن المصري. ويعلق معتقل سابق بجابر بن حيان على المكان الجديد قائلًا «رغم جميع التدابير التي اتخذتها الداخلية لتبقى على تصميم المعتقل الجديد سرًّا إلا أن مجرد مرورك في طريق القاهرة الشيخ زايد ومع ارتفاع الطريق لمسافة ٥ أمتار يمكنك أن تشاهد جميع التفاصيل الظاهرة للمعتقل ودون أن تكترث للافتة قديمة معلقة بالجوار تمنع التصوير والاقتراب الذي يحدث كلما مرت سيارة أجرة».

ويتكون المقر الجديد لجابر بن حيان من مبنيين أساسيين يفصل بينهما سور حديدي قوي وعدد ضخم من الحراس بزي القوات الخاصة. فالمبنى الأول والذي يشغل حوالي ثلثي المساحة العمرانية من المكان ككل صمم علي شكل كتاب مفتوح أو مثلث أسمنتي ضخم قاعدته ترتكز علي أسوار المعتقل نفسه. وعلمت البديل أن هذا المبنى الضخم ممنوع على جميع أفراد الأمن وحتى الضباط من الاقتراب منه أو طلب دخوله إلا بتصريح خاص من اللواء مدير مقر جابر بن حيان نفسه. ومع وجود التصريح يجب أن يترك الداخلون إلى هذا المكان عبر السور الفاصل أسلحتهم الشخصية ويرافق الداخلون من

جميع الرتب إلى داخل المبنى أفراد أمن يرتدون زي القوات الخاصة. وتسري إشاعات وسط أفراد الأمن نقلا عن الضباط أن هذا المبنى به مكاتب جهات سيادية لم يعرف طبيعتها أحد.

وعلى الرغم من الرهبة التي يتحدث بها أفراد الأمن داخل المقر عن هذا المبنى فإن مجرد المرور العابر في الطريق إلى الشيخ زايد يكشف العديد من أبراج الاتصالات على سطح المبنى دون غيره وهي ملاحظة يتندر بها ركاب سيارات الأجرة على الوجه الزائف للسرية فرغم أن السائقين لا يتوقفون أمام هذا المقر بمجرد الغريزة إلا أن تعليقات ونكات الركاب غالبًا ما تتوجه نحو السر الأمني الذي يعرفه الجميع.

المبنى الآخر المواجه والذي يبدو بعيدًا عن عيون المارة. مكون من ثلاثة طوابق تم تصميمه على شكل زهرة اللوتس مع مبنى صغير ملحق. وبحسب معتقلين سابقين فإن أهمية أدوار المبنى الرئيسي تتزايد مع الارتفاع. فمثلًا الدور الأول من المبنى عبارة عن ممر طويل يحتوي على ٣ مكاتب رئيسية منفصلة تشمل مكتب متابعة المناطق الشعبية ثم مكتب النشاط الديني وهو مخصص لإصدار تصاريح دعاة وشيوخ المساجد. ويلي مكتب النشاط الديني وحدة جمع المعلومات وهي مختصة بتقارير المتابعة التي تأتي من مديرية أمن الجيزة والمقر القديم لإدارة أمن الدولة بشارع جابر بن حيان.

ويعتبر الدور الثاني في مبنى اللوتس الأكثر أهمية فيحتوي على ٧ مكاتب منفصلة يتصدرها مكتب مكافحة النشاط الإخواني، وهو أكبرها حجمًا فبداخله ٤ ضباط ويأخذ الأرقام من ٢٠١ إلى ٢٠٤، ثم يأتي مكتب مكافحة النشاط السلفي ويليه مكتب مكافحة الطوائف الذي يختص بنشاط الجماعات الصوفية والبهائيين فضلًا عن نشاط بعض مثقفي النوبة وتحركات قبائل سيناء ومطروح. ومكتب مكافحة نشاط الإنترنت بنفس الدور حيث انفرد بصالة واسعة من الأجهزة ورئاسة العميد «عصام» مع مجموعة تخرجت

من أكاديمية الشرطة كضباط مهندسين. ويأتي مكتب مكافحة النشاط الشيعي الأحدث من حيث الإنشاء ليستقل عن مكتب الطوائف. ولكل منها فروعه في كل إدارات أمن الدولة بالجمهورية.

في آخر الممر مكتب مغلق على الدوام وهو الوحيد الذي لا يحمل رقما. ربما لطبيعة مهامه، فهو مخصص لوحدة التدخل السريع. ويجاوره مكتب النوبتجية ومركز الاتصالات.

يقول معتقل سابق - أفرج عنه قبل أشهر- عن الدور الثالث «نعرف أنه مخصص للجماعات المسلحة في الخارج مثل القاعدة. أيضًا كان بعض العساكر يهددون المعتقلين به مما جعلنا نتوقع وجود غرف تعذيب متخصصة، خاصة أن المقر القديم لجابر بن حيان كان به غرف تعذيب يسميها المعتقلون السلخانة».

أما المبنى الملحق فرغم صغر مساحته النسبية وارتفاعه لدورين فقط إلا أن وجوده جاء إكمالا لسلسلة مكاتب الداخلية لمكافحة كل شيء. فالدور الأول بأكمله يقع تحت سيطرة مكتب مكافحة التبشير، لمتابعة أحوال الكنائس المصرية والبعثات الأجنبية ذات الطابع الديني، خاصة الكنائس البروتستانتية.

بنفس الدور مكتب مكافحة الشيوعية، ويقوده أحد أشرس ضباط الداخلية (الرائد خالد الوحش) الذي كان يشرف على المكتب المجاور.. المختص بمكافحة نشاط الجامعات. وفي آخر الممر مكتب مكافحة المجتمع المدني ويشرف عليه المقدم (أشرف الروبي)، وجهده الأساسي تدريب مندوبي وأمناء الشرطة علي إفشال فعاليات المجتمع المدني، خاصة تلك التي تربط الواقع السياسي بالحياة اليومية للمواطنين.

انتقال مقر إدارة مباحث أمن الدولة من موطنها الأصلي بالجيزة إلى صحراء الشيخ زايد لم يغير شيئًا في العقلية الأمنية، فبغض النظر عن المساحة الشاسعة التي وفرها

فـراغ الصحـراء مقارنة بتكدس الجيزة لم يتغير شيء سـواء في طريقة المعاملة أو أسـاليب الاسـتجواب فضـلا عـن فترات الاحتجـاز التي طالت. ورغـم أن الانتقـال لمقر جديد خارج الكتلة السكانية- التي أصبح الابتعاد عنها حاليا طريقة مفضلة للداخلية - قد تم بالفعل إلا أن إبقاء الداخلية على المقر القديم ونفس درجة الغموض والتوتر الذي يحيط بوجوده في قلب الجيزة فضلا عن الوجود الأمني الكثيف حوله يرجح لاستخدام المكان خاصـة مع وجود ٥ زنازين جاهزة تحت الأرض تحسـبا لتكدس هنا أو هناك. يقول (أ. س) المعتقـل السـابق في المقرين القديـم والجديد «لا شيء تغير في ابـن حيان فقط زادت مسـاحة مكاتب الضبـاط وغرف التحقيق ثلاثة أضعاف، فيما ظلـت الزنازين على حالها بل أكثر سـوءا فلم يعد هناك بلاط علي الأرض كما في نسـخة الجيزة بل أسـفلت شـديد الرطوبة مما يجعل النوم جزءا من التعذيب»

تحت شعار سيب وأنا أسيب:

إضرابات المعتقلين صداع في رأس الداخلية...

يـروي المعتقلـون في المقـر الصحـراوي سـيرا غريبة عـن الزنازين فرغم المسـاحة الضخمـة التـي يحتلها جابر بن حيـان في الصحراء فإن جميع الزنازيـن تقع تحت الأرض للدوريـن متتاليـين. فتحت المبنى الـذي يتخصص في مكافحـة كل شيء يهبط المعتقلون لدوريـن تحـت الأرض معصـوبي الأعـين ومقيـدي الأيدي مـن الخلـف لدورين تحت الأرض الأول مخصص كجراج لسيارات المهام الخاصة والثاني لأسفل يحتوي على عنابر متعـددة مـن الزنازين حيث يقسـم المعتقلـون إلى نوعين منها الأول بمسـاحة ١ في ٢ متر ومتوسـط عدد المعتقلين بها ١٠ معتقلين لكل زنزانـة أما الزنازين الأكبر حجما - مقاس ٣ في أربعة - وحسـب روايات المعتقلين فلا تقل عن ٣٠ معتقلًا وقد يصل عددهم بعد عدة أيام إلى ما يقارب المائة. فضلًا عن ذلك فإن أسفل هذه العنابر-أي على بعد أكثر من

دوريـن تحـت الأرض - عنبر مخصوص لا يخرج منه أحد ويتم التحقيق مع نزلائه داخله حسب روايات المعتقلين.

الغريـب أنـه رغم كل الاحتياطات الأمنية المشـددة حول المقـر الصحراوي فضلا عـن وجوده في منطقة مهجـورة أصـلًا إلا أن الداخلية وضباطها مصابـون بحالة دائمة مـن الارتباك خاصـة حين تصلهم أخبـار عـن إضراب المعتقلين عن الطعـام أو قيامهم بأية إجراءات احتجاجية داخل السـجن. يروي أحد المعتقلين قصته «حشرونا في سـيارة الترحيلات وكنا قرابة الخمسين وأغلقوا الأبواب والنوافذ حتى نصل لمقر جابر بن حيان بالجيـزة وهنـاك تركونـا بالداخل حتى كاد بعضنـا يختنق. بدأ بعضنـا بالطرق بعنف علي جدران الزنزانة المتحركة ثم دبت حالة من النشـاط في الجميع فبدا كما لو كانت السـيارة سـتنقلب من شـدة الطرقات. فوجئنا بالمقدم فهد الشيخ - مسئول شرق القاهرة السابق - ومعه بعض القيادات في زي مدني يفتحون باب السـيارة. توقعت كما الجميع أن ينهال علينا عساكر الأمن المركزي بالعصي ولكن الغريب أن رعب الضابط من الحالة العصبية التي كنا فيها قد جعله يأمر العسـاكر بفك الكلابشـات وفتح جميع منافذ السيارة. وتكرر الموقف بعد عدة أيام حين تم ترحيلنا للمقر الصحراوي. فبعض المعتقلين أعلنوا إضرابا مفتوحا عن الطعام حتى صرف ملابس ونمر جديدة والسـماح بدخول أدوية للمرضي. وحاول الأمن اسـتخدام التهديد فرد المعتقلـون بتهديدات ذكرت الضباط بما حدث مع مجموعـة من جماعة الجهاد اختطفت بعض أمناء الشرطة والضباط إلى داخل الزنزانة قبل سـنوات. فسـادت حالة مـن الذعر وسـط الضبـاط وكان واضحا مدى ارتبـاك الجميع حتى تسرب الأمر لأمنـاء الشرطة المكلفين بمراقبتنا داخل الزنازين فتركوا الخدمة حتى يتصرف الباشا».

كما أكد لـ «البديل» أحد أفراد الأمن السابقين داخل المقر الصحراوي حالة الارتباك التي تسود الداخلية فوجود مجموعة مضربة عن الطعام يسبب كابوسا بالنسبة لهم، فوتيرة الملاحقات القضائية وانتشار مراكز حقوق الإنسان بالإضافة لوعي الضباط أنفسهم أن الداخلية لم تعد قادرة علي حماية أحد بشكل كامل خاصة إن وصل الأمر للإعلام. ويقول آخر معقبا علي كلام زميله «الواحد منا عبد المأمور وحتى الباشا اللي في المكتب مرعوب من الغلط. واللي بيتفضح في الصحافة والموضوع بيبقى جد بيعاملوه زي ما يكون أجرب».

حواديت الاعتقال بالصدفة في معتقل «أبو الكيمياء»:

حكايات المعتقلين تختلف من معتقل فكرة بعينها لمعتقل بالصدفة أو الاشتباه وأحيانًا معتقل لسد الخانة وتقفيل المحاضر. في المقابل فإن حكايات ضباط أمن الدولة دائمًا واحدة. فهو في النهاية موظف يؤدي ما يطلب منه بشكل شرس وعدواني بمعنى آخر مجرد (عبد المأمور). ضابط أمن الدولة أحد نماذج إنفصام الوعي. فهو يمسك المسبحة بيمينه والعصا أو الكرباج باليسار. لا يعذب أحدا قبل أن يصلي صلاة الظهر. ضابط أمن الدولة الذي لا يقرأ سوي التعليمات ولا يكتب سوي التقارير. تربي علي أن الكتب وثيقة إدانة. كحكاية (م.ع) أحد الشباب الجامعيين. ولد بسيط من إحدي ضواحي الجيزة لا ينتمي إلى فكرة بعينها ولا علاقة له بأي تيار سياسي معارض. فقط يقرأ بنهم وبفطرة من يري الكلمة معرفة إنسانية بحتة. فكتب جمال حمدان تجاور كتب السلف وماركس. يقرأ ليعرف لا ليناهض نظام الحكم. تصادف أن تعرف (م.ع) على أحد زملاء الجامعة والذي كان ينتمي لأحد التنظيمات السياسية التي تحظرها الدولة – لا تحظر الدولة الإخوان– لم يعرف (م.ع) بانتماء زميله لهذا الفصيل السياسي. كان الحديث عاديا يتناول أوضاع البلد والعراق وفلسطين.

فوجئ (م.ع) بحملة استثنائية على حارته، ثلاث سيارات أمن مركزي ممتلئة. وبوكس مليئة بالكلاب البوليسية بخلاف سيارات ضباط أمن الدولة الملاكي. وعلى طريقة الأفلام الأمريكية قاموا بتوزيع القوات وحاصروا الحارة.

اعتقل (م.ع) واستخدمت -كتبه - كدليل إدانة. اقتيد لإدارة أمن الدولة جابر بن حيان حيث تمت معاملته بوصفه «قيادي خطير». ووسط إصرار الأجهزة الأمنية على كونه أحد القيادات الخطرة. وبعد فاصل من السباب والسخرية عرض أحد الضباط وبفخر شديد على (م.ع) أحدث صيحات الداخلية في التعذيب. فرأي الشاب مذهولا كمية الأدوات التي يمارس بها الضباط «عملهم» في جابر بن حيان. وبدأت حفلة تعذيب تليق بالمعاهد التعليمية المتخصصة حيث يوضع (م.ع) على أحد الأجهزة ويبدأ الضابط بشكل حماسي في شرح مكونات الجهاز وأثره وبلد المنشأ ثم يبدأ في الاستخدام فور انتهاء المحاضرة النظرية.

وبعد أسبوعين من التعذيب اليومي اكتشف الضباط أن (م.ع) لا علاقة له بالأمر لكن لأن ضابط أمن الدولة بالنهاية موظف غرضه تقفيل القضايا استمر اعتقاله ٥ أشهر تم تجديدها ستة أخرى.

(ح) أحد شباب إمبابة السلفيين، يحرم العمل السياسي كما يحرم الخروج في المظاهرات ومعارضة الحاكم أو الخروج عليه. فوجئ بتصنيفه أمنيا عام ١٩٩٥ كجهادي. واستمر يتابع شهريا مع جابر بن حيان حتى قبض عليه فجأة.. كما تم تصنيفه فجأة من قبل.

ومن طرائف وسائل التعذيب النفسي في جهاز أمن الدولة بمدينة نصر. وجود عسكري لمراقبتك أثناء قضاء الحاجة بدورة المياه. لذا لم يستطع (ح) أن «يفعلها» لمدة ٢١ يومًا فصار ذلك مادة للدعابة بين رفاق الحجز لأن حالته لم تعد في حاجة لطبيب بل

إلى «سباك». لم تفك حصرة (ح) إلا عند انتقاله لفرع جابر بن حيان. فكان أول ما فعله هو دخول الحمام وسط تهنئة زملائه عندما خرج عليهم قائلًا بلهجة المنتصر «عملتها يا رجالة».

حكاية «البرنس»:

«البرنس» صيدلي ينتمي لأسرة كبيرة وكان والده دبلوماسيًّا. للبرنس سلسلة صيدليات يتابعها فقط. يومه يبدأ الواحدة ظهرًا وينتهي الخامسة فجرًا بعد سهرة سميراميس. البرنس يناضل في النسوان ولا يناضل في السياسة. حتى أنه كان مخمورًا عندما قبضت عليه أجهزة الدولة بتهمة انتمائه لتنظيم إسلامي!

اعتقل «البرنس» لأن أحد أعضاء الجماعات الإسلامية كان يعمل عنده في صيدلية. البرنس الثري صاحب المزاج تم اعتقاله وعرضه على النيابة بل وحكم عليه بخمس سنوات. وقبل خروجه بيوم قام باحتفالية صغيرة. دعا إليها رفاقه في السجن على العشاء ابتهاجًا بخروجه المرتقب. لكن تم اعتقاله لشهرين إضافيين بسبب العشوة، لمجرد أن الحفلة أثارت حفيظة أحد الضباط.

وأما الطرفة الحقيقية فهي تتعلق بـ«سيد» الذي اقترض من صديق ينتمي لتنظيم أصولي ١٥٠ جنيهًا، فسجل في دفتر حساباته اسم سيد الذي استلف ١٥٠ جنيهًا. وعندما تم القبض عليه وجدوا اسم سيد، ليدفع ثمن اقتراضه من صديقه المحظور خمس سنوات سجنًا رغم أنه لا له في الطور ولا في الطحين.

المدهش أن كل هذه النماذج رغم أنها لم تعتقل إلا بالصدفة لا عن انتماء أو عقيدة أو فكرة مناهضة. إلا أنها رفضت محاولات الأمن لتجنيدها للعمل كعصافير داخل السجون. وهو من أساسيات العمل لأي ضابط أمن دولة. محاولة تجنيد كل من يتم التحقيق معهم. نبل تلك النماذج ناحية رفاق سجن لا يشاركونهم قضاياهم لا يقابله نبل

مماثل من أمن الدولة تجاه مخبريهم. فعندما أبلغ أحد الشباب عن بعض زملائه في العمل لشكه في أنهم يتبعون تنظيمًا ما. تم اعتقاله معهم لضمان استمراره في نقل أخبار زملائه داخل السجن!

(المصدر جريدة البديل السبت ٢٠٠٨/٣/٢٢ وجريدة الشعب الالكترونية ٢٠٠٨/٣/٢٦)

obeikandl.com

سجون ومعتقلات سيئة السمعة

حكايات سجن الوادي الجديد ومعتقله الرهيب صور محفورة في ذاكرة العديد من السجناء، فهناك كلمة «الله» ليس لها أي قدسية، فجلادوه وضباطه لا يبدو أنهم كانوا ينتمون لدين سماوى، بل يعتنقون ديانة أرضية، ومعبودهم يدعى حسني مبارك، ففي هذا المعتقل كان يتم جمع المعتقلين الإسلاميين قبل أوقات الصلاة، بعد أن يتم ضربهم بمنتهى العنف والوحشية كتمهيد لإجبارهم، على نطق «مبارك أكبر» بدلًا من لفظ «الجلالة».

الاعتداء الجنسى.. القاعدة الأساسية:

وحتى لا يعتقد أحد أن التجاوزات في ممارسة الشعائر الدينية، كانت مقصورة على المعتقلين الإسلاميين على مختلف انتماءاتهم، بل مورست هذه الأمور أيضًا على السجناء الجنائيين.

حلقات مسلسل الاعتداءات الجنسية خلف أسوار السجون والمعتقلات في مصر قاعدة أساسية للتعذيب وهي وقائع يعرفها تمامًا جميع السجناء على مختلف انتماءاتهم، ويروى لنا السجين حسن سلام حسن عن إحدى الوقائع التي شهدها سجن استقبال طرة أواخر العام الماضي، إذ حدثت مشادة بين معتقل إسلامي يبلغ من العمر حوالي ٢٠ عامًا، وضابط يدعى «باسل» ودخل بعدها على الخط ضابط يدعى «كريم» وفكر الاثنان في وسيلة لتهذيب هذا المعتقل، فقاما بوضعه في سجن انفرادي، وقاما بجلب سجينين من عنبر الجنائي معروف عنهما العنف والإجرام، وباقي القصة لا تحتاج لشرح بل يكفي القول إن هذه العمليات كانت تتم بشكل دوري تحت إشراف الضباط.

حسن سلام حسن، شاب بدوي من سيناء تم احتجازه بتاريخ ٣ أغسطس ٢٠٠٥، على خلفية تفجيرات شرم الشيخ، وهو الآن في سجن العقرب شديد الحراسة بمنطقة

سجون طرة في عنبر ٣، وقال لـ«اليوم السابع» إنه تم احتجازه في بداية التحقيقات في مكتب أمن الدولة ببلبيس هو وزوجته وأطفاله، ثم تم ترحيله بعد أسبوع إلى مبنى مباحث أمن الدولة في مدينة نصر، وتم التحفظ عليه هناك لمدة ٣ أشهر.

وعن أول يوم لدخوله السجن قال حسن: كان في استقبالنا ضابط قال لهم أحب أعرفكم بنفسي أخوكم «سراج» ٣٠ سنة خبرة صد عن سبيل الله، وفي هذا المكان ينبغي أن تدركوا حقيقة واحدة أنا هنا أبو لهب، وكلكم زي سيدكم «بلال» بالظبط. وفيما يتعلق بالتعذيب قال حسن، بالنسبة لهذه العملية فهو عرض مستمر وعلى جميع الأنواع سواء كان هذا التعذيب نفسيًّا أو بدنيًّا والتجريد من الملابس.

سجن الوادي الجديد «التغريبة»:

على الرغم من تعدد السجون في مصر، تحرص مصلحة السجون، على إجراء ما يعرف بـ«التغريبة» وتعني التغريبة، أن يتم نقل السجين إلى سجن في محافظة بعيدة كنوع من أنواع العقاب، ففي حالة حسن سلام، على سبيل المثال تم نقله إلى سجن الوادي الجديد، على الرغم من أن عائلته مقيمة في سيناء، وتصل تكلفة الانتقالات في أثناء الزيارة لحوالي ألف جنيه كما قال حسن، وهو بالطبع ما كان يمثل عبئًا ماليًّا كبيرًا ليس على أهله فقط، ولكن على معظم السجناء.

وعلى ذكر سجن الوادي الجديد، لابد التوقف هنا بعض الشيء، إذ يعد هذا السجن من أسوأ أنواع السجون على مستوى الجمهورية، ويبعد عن القاهرة بمقدار ٦٣٠ كم، في مدينة الخارجة بمحافظة الوادي الجديد، تم افتتاح سجن الوادي الجديد في فبراير ١٩٩٥، ويضم حوالي ٢١٦ زنزانة مقسمة على ١٢ عنبرًا منها ١١ عنبرًا للمعتقلين السياسيين وأعضاء الجماعات الإسلامية، وعنبر واحد فقط للسجناء الجنائيين، ويضم العنبر ١٨ زنزانة، ولا تزيد مساحة الزنزانة الواحدة على مساحة ٤٦ مترًا، ويوضع داخل

كل زنزانة ما بين ٢٠ لـ٣٠ معتقلًا، وتحتوى كل زنزانة على دورة مياه غير مسورة. وعن سجن الوادي الجديد تستطيع أن تسمع روايات يشيب لها الجنين في بطن أمه.

روايات من أبي زعبل:

وإلى رواية جديدة من سجن أبوزعبل أبطالها شباب فلسطينيون، أولهم يدعى محمد رمضان الشاعر ٣٥ سنة، محاسب من قطاع غزة، تم إلقاء القبض عليه في شهر سبتمبر ٢٠٠٩، وتم احتجازه عن طريق أمن الدولة على معبر رفح وهو قادم من أداء العمرة، وخضع لعمليات تعذيب مكثفة في أمن الدولة، دون أن يخبروه ما هي تهمته.

وقال محمد لـ«اليوم السابع»، إن أمن الدولة قام بترحيله إلى سجن برج العرب، ومكث هناك ٧ أشهر، لتتم بعد ذلك إعادته إلى أمن الدولة مرة أخرى، وفي هذه المرة وجه إليه عدة اتهامات منها الاشتراك في اختطاف الجندي الإسرائيلى جلعاد شاليط، وقال رمضان: بعد أن أنكرت هذه التهمة تمامًا للمسؤولين في أمن الدولة، تم ترحيلي إلى سجن أبوزعبل ووضعي في زنزانة تحت الأرض تبلغ مساحتها ٧٠سم × ١٨٠ سم، وبعد أن تدهورت حالتي الصحية، ونقلي إلى المستشفى، طلبت من إدارة السجن نقلي إلى زنزانة أخرى، وبعد إخطار أمن الدولة جاء الرد: «لما يموت إدونا فكرة».. واستمر وضع الشاعر في هذا المحبس ١٠ شهور أخرى، حتى جاءت أحداث ثورة يناير، وقام السجناء المصريون بإطلاق سراحه. ليخرج من السجن ضمن الفارين ويتم القبض عليه بعد ذلك وترحيله لسجن العقرب.

وقال محمد رمضان الشاعر، أنه طوال فترة احتجازه كان يحصل على قرارات إفراج ويتم إخراجه ويقوم أمن الدولة بالتحفظ عليه لمدة أسبوع، ويجدد له خطابًا يتضمن جملة «عاد لمزاولة نشاطه». وتركناه يتساءل: نفسي أعرف ما هو هذا النشاط؟

أما شادي سعيد بدر، وهو شاب فلسطيني آخر محتجز في سجن العقرب، ويبلغ من العمر ٢٦ عامًا، وهو طالب في الفرقة الرابعة بكلية الإعلام جامعة ٦ أكتوبر وتم اعتقاله عن طريق مباحث أمن الدولة بتاريخ ٢٥ ديسمبر ٢٠١٠.

قال شادي، إنه تم القبض عليه في لجنة مرور، وبعد اقتياده إلى قسم الشرطة كان معه جهاز لاب توب، مضيفًا أن الجهاز كان عليه تصميم مدونة، وفوجئ بعدها بمندوب أمن الدولة جاء ليأخذه من قسم الشرطة، ويذهب به لأمن الدولة بأكتوبر، وهناك وجهت له عدة اتهامات منها قلب نظام الحكم، وإثارة الفتنة، وبعد هذه الاتهامات طالبهم شادى، بعرضه على النيابة، لكن ضابط أمن الدولة ويدعى «هيثم نجم» قال له لن يتم عرضك على نيابة بل سيتم ترحيلك، وعندما قلت له إننى طالب في السنة النهائية، ومعى إقامة، تم ترحيلى لأمن الدولة في مدينة نصر، وهناك تعرضت لأسوأ حالات التعذيب، وبعد ذلك تم ترحيلى إلى ليمان طرة.

أما سيد صلاح عاشور، ٣٦ عامًا، فهو معتقل منذ ٧ سنوات، بدون أن يوجه إليه اتهام، وقال صلاح إنه تم القبض عليه من جامع الاستقامة، وتم وضعه في سجن أمن الدولة الذي يقع في بدروم مكتب أمن الدولة بالدقى، وبعد ذلك تم ترحيله إلى جهاز أمن الدولة بمدينة نصر، وقال بالطبع لايمكن أن يزور الإنسان مقار أمن الدولة دون أن يمر على عمليات التعذيب، مؤكدًا أن هذه العمليات في مقار أمن الدولة هي شيء أساسي.

وأضاف سيد صلاح عاشور، أنه موجود في السجن في إطار مايعرف بعمليات التخزين، وتعنى هذه العملية أنه كلما حصل على قرار إفراج، يتم ترحيله من السجن إلى مقر أمن الدولة، وبعد أسبوع احتجاز هناك، تتم إعادته مرة أخرى إلى السجن بجواب اعتقال جديد.

حجرة طوارئ العادلي:

«عوني» الذي يقترب من الخمسين عامًا، قضى جزءًا كبيرًا منها داخل السجون، استرجع ذكرياته في سجن دمنهور منذ أن اقتاده رجال الشرطة إلى السجن، بحجة أنه يتاجر في العملة، ووجد نفسه فجأة قيد التحقيقات، وأقنعه رجال المباحث بالاعتراف على نفسه لضمان خروجه مما عرف داخل القسم باسم «الثلاجة»، وهي عبارة عن غرفة لا تتخطى المتر طولًا والمتر ونصف عرضًا، توجد أعلى قسم الشرطة، جدرانها من المعدن تكون شديدة البرودة شتاء، حيث يوضع داخلها المتهم مجردًا من ملابسه، بينما تكون قطعة من جهنم في الصيف، لافتًا إلى أنه لم يستكمل سوى سويعات داخل هذا المكان المرعب ليردد في محضر رسمي جميع ما يمليه عليه الضابط.

«عوني» في زنزانته في الحبس بموجب قانون الطوارئ، لم يكن يحلم سوى بالصلاة، إلا أن السجَّان كان يقف له بالمرصاد، حيث كان «سب الدين» هي اللغة الرسمية في الحجرة، والسجائر هي العملة المستخدمة في شراء الأكل والشرب وجميع الاحتياجات، كما أن المشهد لم يخل من حفلات هتك العرض للسجناء، من خلال حمام لا يتخطى النصف متر في مؤخرة الحجرة بدون باب، يتدافع عليه السجناء لاستعماله، وربما وجدت اثنين أو ثلاثة بداخله في وقت واحد.

في حجرة «طوارئ العادلي» كما أطلق عليها السجناء، كان يرقد السجين «عوني» مشيرًا إلى أن طول الحجرة كان حوالي ٤ أمتار في عرض ٣ أمتار، وبمؤخرتها حمام نصف متر ليس له باب، حيث كان يوجد بهذه الحجرة ٣٥ سجينًا يتناوبون «النوم» لضيق الحجرة، لـ«مبارك» و«نجله» وحبيبهم العادلي، موضحًا أنه كان بمعدل كل أسبوع، يخرج منها أحد السجناء ميتًا لشدة التعذيب الذي يتعرض له، حيث كان من يدخل هذه الحجرة ربما خرج مهتزًا نفسيًّا أو مجنونًا وفي غالب الأحيان متوجهًا إلى المقابر.

مصطفى الوكيل أحد السجناء قال لـ«اليوم السابع»، إنه تم اعتقاله في شهر يونيو ١٩٩٦، ولم يتخط حاجز العشرين عامًا، وكان في ذلك الوقت طالبًا بالفرقة الأولى بحقوق حلوان، والبداية كانت باستدعاء من مكتب مباحث أمن الدولة في دمنهور، حيث يقيم، وكان السؤال الأول الذي وجه له: لماذا تصلي.. ولماذا تحرص على الذهاب للمسجد؟

يصف الوكيل المشهد من بدايته، قائلًا: أخذونا من دمنهور في ميكروباص بعد وضع أيدينا في الكلابشات من الخلف، وألقوا بنا في أرضية السيارة وجلسوا هم على المقاعد، وصلنا إلى لاظوغلي معصوبي العينين، واقتادونا إلى مكان يشبه البدروم، قبل أن نعلق مثل الذبائح على الأبواب بالساعات، تعرضنا لموجة ضرب وحشي، كل هذا يتم بالطبع وأنت معصوب العينين، ولا تعرف من أين تنهال عليك الضربات.

تم تغيير وضع القيود، ويتم تقييد يدك اليمنى مع قدمك اليسرى ليصبح الكلبش خلف الظهر، وهذا الوضع خاص بفترة الراحة التي يمنحونها لك، بعد أن يتم وضعك في زانزنة لا تتجاوز مساحتها مترًا في متر ونصف المتر، ويلقوا لك بالطعام، وهو عبارة عن نصف رغيف وبه بعض الأرز، وكل يوم يمر عليك في لاظوغلى كانوا يفاجئونك بأسلوب جديد للتعذيب، أشد ألما وهوانا من اليوم السابق، هذا بالإضافة إلى الحصة الدائمة من الصعق بالكهرباء في المناطق الحساسة، والضرب الوحشى.

طقوس حفلة الاستقبال، تعرف عليها «مصطفى» بعدما تم ترحيله لسجن أبى زعبل، ويتم في البداية إجبار المعتقلين على خلع ملابسهم، أما الفقرة الثانية، فتبدأ بوصلة من السباب والشتائم بألفاظ نابية، تتجاوز وصف الأب والأم بالعهر، حتى تصل إلى سب الدين، والفقرة الثالثة، تتضمن الصفع على الوجه والضرب بالعصى والخراطيم والكابلات على الظهر والمؤخرة لمدة تتجاوز الـ ٤٥ دقيقة، أما الفقرة الرابعة فيتم فيها

إجبار كل معتقل على اختيار اسم سيدة، ويجب أن يكون الاسم النسائي الذي تم اختياره، لممثلة أو مطربة، أما آخر فقرة في حفلة الاستقبال، فيتم فيها إجبار المعتقل على الرقص والغناء، مثلما تفعل صاحبة الاسم بالضبط.

(نقلًا من جريدة اليوم السابع بتاريخ٢٠١٢/١٢/١٩)

opeikandl.com

السجون الجديدة وتعذيب المعتقلين وأسرهم

قال الأستاذ/عبد المنعم منيب:

عند افتتاح أول السجون الجديدة عام ١٩٩٤م كنت معتقلًا في سجن العقرب بطرة وكان كل من بالسجن محبوسًا حبسًا انفراديًّا، وكل السجن ممنوع عنه الزيارة ولم يكن باب الزنزانة يتم فتحه إلا إذا كان هناك تفتيش للزنزانة من النوع الذي كان يجرى فيه التعذيب، وبالتالي لم نكن نعلم الشيء الكثير عن خارج المكان الذي كنا فيه.

لكن عندما كنا نحصل على إفراج قضائي واجب التنفيذ يتم نقلنا إلى مقر أمني سري يتم فيه تجميع كل من حصل على مثل هذا الحكم القضائي النهائي لحين صدور قرار اعتقال جديد بتاريخ جديد ويعاد للسجن مرة أخرى، وفي هذا المكان كان يتقابل المعتقلون القادمون من مختلف السجون فيتبادلوا الأخبار، لاسيما أن بعض هذه السجون كان تسرب الأخبار إليه أسهل من غيرها.

و سجن العقرب نفسه هو من السجون الجديدة لكنه افتتح قبل موجة التعذيب التي بدأت في السجون في نهايات صيف ١٩٩٣م وحتى ٢٠٠٢م ولها قصة لا نريد الخوض فيها الآن، لكن الذي يعنينا الآن هو قصة هذه السجون الجديدة.

كنت في إفراج قضائي بالمقر الأمني إياه في شتاء ١٩٩٤-١٩٩٥م وقابلت بعض المعتقلين من سجن الاستقبال وأخبروني بأن هناك سجون جديدة سيتم تغريب المعتقلين إليها، وكانوا يتخوفون من هذه السجون، وقال لي أحدهم: «ربنا يعدي الشتاء هذا على خير».

وكان المعتقلون كلهم متخوفين من الذهاب للسجون الجديدة أثناء البرد لأن أخبارًا وصلتهم عما يحدث في السجون الجديدة من تعذيب يتضمن التجريد من الملابس والأغطية.

وتضمنت فكرة السجون الجديدة أن يتم نقل المعتقلين لسجون جديدة لا يعرفون إدارتها من ضباط وجنود لكيلا يوجد أي حاجز لدى إدارة السجن يمنعها من ممارسة التعذيب وسوء المعاملة تجاه المعتقلين وأسرهم.

في أحد الأيام عندما كنت في سجن الواحات (الوادي الجديد) اصطحبني أحد الضباط لخارج الزنزانة وظل يلح عليَّ بأن أصبح عميلًا له، وكان مما قاله لي أن هذا السجن بعيد ولن يسأل أحد من أسرتي عني بعد أن أصبحت على مثل هذا البعد، ثم نزع العصابة عن عيني قائلًا: وانظر للسجن كم تكلف؟؟ ترى كم تكلف؟؟!

قلت له: لا أدري.

قال لي: لقد تكلف ١٦٠ مليون جنيه، تفتكر الحكومة كلفته كل هذا وهي تنوي أن تخرجكم منه مرة أخرى أو حتى ترجعكم لسجون في القاهرة!!!!!

يا بني شغل دماغك أنتم جئتم هنا ولن يسأل فيكم أحد.

وهذه كانت أحد أهم أهداف السجون الجديدة ولذلك عندما كان يتم إعداد المجموعة التي ستنقل لسجن الواحات (الوادي الجديد) استبعد منها كل المعتقلين من أبناء واحة الخارجة ومحافظة أسيوط لأنهما أقرب مكانين من سجن الواحات، ونفس الشيء بالنسبة لسجن دمنهور استبعد منه أبناء محافظتي الإسكندرية والبحيرة، وبصفة عامة كانت سجون الوجه البحري (أبو زعبل والنطرون ودمنهور) من نصيب أبناء الصعيد بينما سجون الوجه القبلي (الواحات والفيوم) من نصيب أبناء الوجه البحري.

لكن هذا الهدف سرعان ما خابت أمالهم بشأنه، فعندما ذهبنا لهذا السجن كانت زيارة أسرنا لنا ممنوعة لعدة شهور لكن عندما تم السماح بها، كانت النتيجة مفاجأة لإدارة السجن لقد كان الزائرون أكثر من مائة أسرة يوميًّا.

لقد كانت أسر كثيرة لا تجد قوت يومها ومع ذلك كانت تأتي لزيارة أبنائها بتكلفة مواصلات للزيارة الواحدة تعادل مرتب شهر كامل لموظف حكومي من خريجي الجامعة هذا فضلًا عن تكلفة الطعام الذي يحضرونه معهم، وكان هناك دائمًا بدائل عدة في المواصلات ما بين مواصلات غالية جدًّا ومريحة نسبيًّا كالطائرة بالنسبة لسجن الواحات وكذا الأتوبيس المكيف، ومواصلات متوسطة من حيث السعر والراحة وأخرى شديدة المشقة لكنها منخفضة السعر نسبيًّا.

كما كان الزائرون من نساء وأطفال يبيتون في الطريق جيئة وذهابًا لطول المسافة ما لم يأتوا بالطائرة، كما تعرض بعض النساء لتحرشات جنسية في الطريق لأنهن لم يكن معهن رجال من أقاربهن وكان الطريق طويلا وموحشا، وكان الأقارب من الذكور يصعب عليهم الحضور للزيارة في هذه السجون البعيدة لأن الكثير منهم تعرض للاعتقال في الطريق إلى السجن، وحدث هذا مع زوج أختي عندما صحبها لتزورني في سجن الواحات (الوادي الجديد) حيث تم اعتقاله وهو على الطريق من القاهرة لأسيوط، وقد حاول أن يتخلص من الاعتقال بأن ذكر لهم حقيقة أنهم لن يسمحوا له بالدخول للزيارة لكنه مجرد مصاحب لزوجته بسبب طول الطريق ومخاطره لكنهم أصروا على اعتقاله، فعرض عليهم أن يتم مع زوجته الرحلة لزيارتي ذهابا وإيابا ثم يسلم نفسه فرفضوا، وتركته أختي مع الضباط في أسيوط وأكملت الرحلة للسجن لتزورني وحدها ثم رجعت وحدها أيضًا.

و مع ذلك لم ترض إدارات هذه السجون بهذه النتيجة بشأن الزيارات بل عمدت لألوان مختلفة من التضييق في الزيارة منها منع دخول معظم الطعام الوارد في الزيارة وكذا الأدوية، ومنها منع الزيارة بشكل مفاجئ بعد أن يصل الزائرون للسجن، وأنا شخصيا حدث ذلك مع أسرتي فلدى وصولهم لسجن الواحات قادمين من الهرم قدموا تصريحًا

رسميًّا بالزيارة صادر من النائب العام إلى إدارة السجن ووافقت إدارة السجن على الزيارة وكان مجموع الزائرين يومها أكثر من ١٢٠ أسرة، ودخلت الأسر إلى فناء السجن وإستلمت إدارة السجن الطعام من الأسر وفتشته، وتهيأت الأسر للدخول إلى الطرقة التي بها حواجز السلك كي ترى أبناءها عبر حاجزين سميكين من السلك وكانت المسافة بين المعتقل وزائريه عند إجراء الزيارة أكثر من متر يتخللها هذان الحاجزان، وعندما همت أسر المعتقلين أن تجتاز الطرقة المؤدية لهذا السلك فوجئت بمنعها من الزيارة لأن الزيارة قد تم منعها، وكان السبب الذي ذكروه وقتها أن فاكسا جاء للتو من وزارة الداخلية بمنع الزيارة، وعلمنا بعد ذلك أن هجومًا مسلحًا قد تم على فندق بشارع الهرم.

ومن حين لآخر كان يتكرر إجراء منع الزيارة هذا بشكل مفاجئ يتم فيه إرجاع الزائرين بحيث ترسخ لدى الكثيرين أن الذهاب للزيارة مجازفة لا يمكن توقع عواقبها.

ولم يكن منع الزيارة من حين لأخر بشكل مفاجئ هو الأسلوب الوحيد المتبع لدفع الأسر للامتناع عن زيارة أقاربهم بل كانت هناك إجراءات أخرى عديدة جرى إتباعها، منها أنه في فترات عديدة جرى تحديد عدد المعتقلين الذين يسمح لهم بالزيارة يوميًّا تارة بعشر معتقلين من السجن كله وكثيرًا ما تم التحديد بأربع معتقلين فقط، ويتم إرجاع أسر بقية المعتقلين كل يوم، وللقارئ تخيل حجم الظلم بل الإجرام في هذا الإجراء إذا علم أن عدد المعتقلين في هذا السجن فاق وقتها ٤٥٠٠ معتقلًا وأن أسرهم يقدمون لزيارتهم من مسافات في حدود ١٠٠٠ كيلو مترًا وسيرجعون نفس المسافة دون أن يروا قريبهم المعتقل ودون أن يطمئنوا عليه وطبعًا سيلقون بالطعام الذي أحضروه له في الشارع لأنه لن يحتمل أن يبقى دون فساد خلال مسافة الرجوع.

ولم يتوقف الأمر عند هذا فقط، بل إن الأجهزة المختصة عندما رأت استمرار الزيارات رغم كل هذه العقبات قررت إجراءًا جديدًا وهو أن الزيارة مع تحديد عددها بأربعة زيارات فقط في اليوم فإنه يتحتم أن تكون عبر حجز مسبق يتم في السجن بأن تقطع أسرة المعتقل المسافة للسجن والتي تقدر بألف كيلومتر كما قلنا من قبل فتأتى الأسرة بتصريح الزيارة الصادر من النائب العام معها وتقدمه لإدارة السجن والتي تحدد لهم موعدا للزيارة يكون عادة بعد شهرين أو ثلاثة ثم تعود للسجن في الموعد المحدد لتزور.

ولكن هل اكتفت الأجهزة المسئولة بذلك فقط؟!؟!

طبعًا لم تكتف بهذا، فقد جرى غالبًا منع الكمية الأكبر من الطعام الوارد مع أسر المعتقلين ولم تسمح إدارة السجن إلا بدخول كمية ضئيلة جدًّا جدًّا منه تقدر بنحو ١٥٪ منه، ولعل القارئ يتساءل لماذا لم تواظب أسر المعتقلين على إحضار كمية ضئيلة تخلصا من مشقة الرجوع بمعظم الطعام؟؟

والإجابة: هي أن أسر المعتقلين كانت دائمًا تأمل في أن يصل قريبهم المعتقل أكبر كمية ممكنة من الطعام وكانت في كل مرة تأمل أن تسمح إدارة السجن بما لم تسمح به سابقا، وكانت إدارة السجن تعزز هذا الإحساس لديهم بأن تقول لهم المرة القادمة الوضع سيتحسن ونحو هذا، كما كانت تمنع كل مرة شيئًا مختلفًا عن سابقتها من أنواع الطعام والملابس والأدوية كما تسمح كل مرة بشيء مختلف عن السابق، فكان توقع ما الذي سيسمح به أو يمنع أمرا شبه مستحيل.

ومن ناحية أخرى فإن الأسر لم تكن تتحمل عناء حمل الطعام أثناء العودة من السجن بل كانت تلقيه في الطريق لأن بعد المسافة لا يسمح ببقاء الطعام بلا فساد بعد الخروج من السجن.

ولكن هل إلى هذا الحد توقفت مضايقات الزيارة؟؟

لا، لم تتوقف، فكما قلنا من قبل فإن لقاء المعتقل بزائريه كان يتم بحيث يفصل المعتقلين عن زائريهم حاجزان من السلك المعزز بقضبان من الحديد، وكان يفصل ما بين الحاجزين متر ونصف من الفراغ الذي يعتبر طرقة كان يجوبها السجانون والسجانات أثناء الزيارة، ولم تكن هذه هي المضايقة الوحيدة في الزيارة بل كانت المضايقة الأكبر هي حشد عدد كبير من المعتقلين للزيارة في وقت واحد بحيث يصير كلامهم مع أسرهم مجرد ضوضاء عالية لا يسمع فيها أحد الأخر، كما تعمدت الأجهزة المسئولة عن السجن تحديد وقت الزيارة بما لايزيد عن ثلاث دقائق أو خمس على الأكثر.

ولم تكن الضغوط على أسر المعتقلين من أجل التخلي عن قريبهم المعتقل مقتصرة على إجراءات السجن بل تمت ممارسة ضغوط على العديد من الأسر في بيوتهم كي يمتنعوا عن زيارة أقاربهم المعتقلين أو إرسال نقود لهم بحجة أن مساندة أسرة المعتقل لقريبهم المعتقل بالمال والطعام هو نوع من مساندة ما هو عليه من تطرف وإرهاب مزعومين، وأن مساندة الأسرة له تشجعه على الاستمرار في ذلك ومن ثم فأسرته تضره بهذه المساندة ولا تنفعه لأن ذلك سيؤدى لاستمراره في السجن حسب هذه المزاعم.

ولم تقتصر هذه الضغوط على أسلوب الإقناع بالكلام عبر الترغيب والتهديد، بل وصلت في أحيان كثيرة للضغط المادي الحقيقي ومن ذلك ما حدث مع الأستاذ سلطان (وهو مدرس ثانوي من بني سويف) حيث وجهت له الأجهزة تحذيرا من استمراره في زيارة أخيه المعتقل في سجن الواحات (الوادي الجديد) وإرسال حوالات بريدية مالية له.

فقال لهم: كيف أتخلى عن أخي وهو شخص ملتزم بتعاليم الإسلام بينما المجرمين المسجونين لتجارة المخدرات أو السرقة أو الدعارة لا يتخلى عنهم أهلهم ويزورونهم في السجن.

واستطرد قائلًا: إن أخي سياسي شريف ولن أتخلى عنه مهما فعلتم.

قال له الضابط: سأعتقلك.

قال له سلطان: لماذا؟؟ هي البلد ليس فيها قانون؟؟!

قال له الضابط: اتفضل مع السلامة.

و بعد عدة أسابيع كانت بني سويف على موعد مع اعتقالات واسعة جدًّا وصلت لأكثر من ألف شخص لمناسبة تولي قيادة أمنية جديدة لمحافظة بني سويف، وكانت هذه القيادة ذات سمات قمعية معينة في طبيعة عملها.

وكان سلطان أيضًا على موعد مع الاعتقال، إذ واتت الفرصة لتنفيذ التهديد الذي وجهه الضابط له.

كان هذا عام ١٩٩٦م وظل سلطان في السجن حتى نهاية ٢٠٠٤م، وفي هذه الفترة أصيب بحساسية شديدة في الصدر لم يكن يجدى معها حتى الكورتيزون، وكذلك أصيب بعجز في جزء كبير جدًّا من الكبد عن العمل بسبب تليف كبير جدًّا انتشر بها، وكذلك قرحة خطيرة جدًّا بالمعدة والمرئ، هذا فضلا عن الدرن المعتاد في هذه السجون.

وهناك العديد من الأسر التي وجهت لها تهديدات بسبب الزيارات أو الشكاوى التي كانت تقدمها للصحف أو لمنظمات حقوق الإنسان أو حتى للأجهزة الحكومية، وقد حكى لي العديدون من المعتقلين من كل المحافظات عن هذه الإجراءات، ومنهم شعبان من المنيا الذي احتجزوا أشقائه أيام عديدة للضغط عليهم لئلا يزوروه، وأنا شخصيًّا سبق وأن استدعوا أبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ومارسوا عليه بعض الضغوط المعنوية بهدف منعه من تقديم الشكاوى للمسئولين بشأن استمرار اعتقالي رغم عشرات القرارت القضائية النهائية بالإفراج عني، لكنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ رفض بصلابة أحسده عليها.

لم يكن عناء هذه السجون بالنسبة لأسر المعتقلين مقتصرًا على هذه المعاناة، بل كان مكان هذه السجون ومنظرها الخارجي يمثل معاناة من نوع آخر، أقصد الضغط النفسي على الرائي بسبب مكان هذه السجون ومنظرها من الخارج، فحتى اليوم لو نظر أي إنسان لمنظر سجن العقرب بطرة أو سجن الواحات بالوادي الجديد أو أبو زعبل الجديد أو غيرها لشعر أن هذه مباني قبور لا يمكن أن يكون بداخلها أحياء كما سيلاحظ أن ألوانها مهما كانت جديدة وناصعة فإنها في ذات الوقت باهتة وشاحبة كأنها تشكو إلى الله ما يجري بداخلها من ظلم أذهب رونق ألوانها، ويشعر الرائي بهذا سواء نظر إلى المبنى من الخارج أم نظر للمظهر الخارجي للعنابر من الداخل.

في مرة جاءنا سجَّان الليل وكان بالطبع يبيت بالعنبر لوحده لكن الأبواب التي كانت بيننا وبينه مغلقة ولكن في هذه المرة نسوها مفتوحة فجاءنا وتكلم معنا وقال كيف تتحملون العيش هنا؟

وحكى لنا قصته عندما نقلوه لهذا السجن وكيف بكى بكاء طويلًا عندما رأى منظر السجن والصحراء المحيطة به، كما حكى لنا كيف أن بعض السجانين قد أصيبوا بأمراض نفسية بسبب نقلهم لهذه السجون كما أن بعضهم هرب من الخدمة لهذا السبب.

وأثناء سرد هذا السجان لهذه القصة شردت بفكري بعيدًا لسنوات مضت على هذه القصة عندما كنا قادمين لسجن الواحات وفي الطريق نظر أحدنا من شباك السيارة وقال انظروا كل شيء هنا أصفر انظروا حتى النباتات كلها صفراء وليست خضراء حتى النخيل لونه أصفر، فضحك الكثيرون وقالوا له: دعك من هذه الخيالات، لكنني لم أعلق لأنني نظرت من السيارة قبله ولاحظت أن لون النباتات والأشجار كلها كان شاحبًا.

لكنني استفقت من خواطري على صوت السجان وهو ينهي قصته بصوت مرتفع مكررًا نفس السؤال الذي بدأ به حديثه بدهشة وهو:

كيف يمكنكم تحمل الاعتقال في هذا المكان كل هذه المدة؟؟

(المقال للأستاذ/ عبد المنعم منيب -نشر في جريدة الدستور ٢٣ يناير ٢٠٠٨)

obeikandl.com

السجون المصرية قبور على سطح الأرض لدفن الأحياء

الأحوال المعيشية السيئة في السجون المصرية معروفة،وتم توثيقها من قبل العديد من المنظمات الحقوقية المصرية، سواء من حيث التكدس وتدنى نوعية الطعام وانعدام الرعاية الصحية وتفشي الأمراض المعدية وأيضًا من حيث شيوع العديد من حالات المعاملة القاسية والتعذيب.

إلا أن هذه الأوضاع المتردية تستخدم كنوع من أنواع العقوبة الإضافية تجاه المحتجزين عموما وتجاه المعتقلين السياسيين خصوصًا حين يمتنع المحتجزون عن الإقرار بتوبتهم تسوء الأوضاع المعيشية وتعاني الأماكن التي يحتجزون فيها تدهورًا متعمدًا حيث تقل كميات الطعام وتسوء الرعاية الصحية وتتكدس عنابر الاحتجاز ويمنع اتصال المحتجزين بذويهم كما يمنعون من الحصول على الأدوية والأطعمة ويتركون ليتعفنوا أحياء حتى الموت.

شهد هذا العام والأعوام السابقة حالات وفاة تحوم حولها الشبهات في السجون. أصبحت السجون تنافس أقسام الشرطة ومقار أمن الدولة في سوء السمعة، بل إن شهرًا واحدًا هو شهر فبراير ٢٠٠٥ سجلت به ست وفيات بالسجون المختلفة وكان بعض المحبوسون احتياطيًّا من ضمن المتوفين.

أهم المشاكل التي تواجه نزلاء السجون المصرية:

لعل انتهاكات حقوق الإنسان داخل السجون سببًا رئيسيًا لانتشار الأمراض داخلها، فالإهمال في متابعة الحالة الصحية للنزلاء وتوقيع الكشف الطبي عليهم، يزيد من حالات الإصابة بالأمراض داخل السجون، وقد لاحظت المنظمة المصرية لحقوق

الإنسان من خلال متابعتها لملف السجون أن هناك بعض العوامل الأساسية التي تسهم في انتشار الأمراض ومن بينها:

١- سوء التغذية:

يؤدي الإهمال في النظام الغذائي دائمًا لانتشار الأمراض، فإذا لاحظنا النظام الغذائي داخل السجون سوف نجده من أسوأ الأنظمة الغذائية، حيث يتم الاعتماد على الفول والعدس والجبن والحلاوة والخضار والأرز، كما يقدم لهم في بعض الأحيان بعض اللحوم أو البيض مرة في الأسبوع، ويتم إعداد الطعام بسلقه في المياه بدون أي زيوت أو ملح ويكون الإعداد في غاية السوء، فالطعام بصفة عامة غير نظيف وغير كاف، مما يؤدي إلى انتشار العديد من حالات سوء التغذية والتسمم الغذائي والضعف العام، وقد أدى ذلك إلى اعتماد النزلاء على الطعام الوارد إليهم من الزيارات التي يحضرها ذويهم كما يقوم النزلاء بشراء بعض الأطعمة من الكانتين.

٢- التكدس داخل الزنازين:

متوسط مساحة الزنازين داخل أغلب السجون المصرية حوالي ٤×٦ متر ومتوسط عدد النزلاء داخل الزنزانة حوالي ١٥ فرد، بحيث يكون نصيب الفرد الواحد داخل الزنزانة حوالي بلاطتين ولا شك أن وجود هذا العدد الكبير من النزلاء داخل هذه المساحة الضيقة يؤدي إلى انتشار العديد من الأمراض الوبائية والأمراض الصدرية.

وتحتوي الزنزانة الواحدة في أغلب السجون على شباك صغير للتهوية بمساحة ١ متر×٥٠ سم لا يسمح بدخول أشعة الشمس والهواء. كما أن المياه داخل السجون دائمًا غير متوفرة حيث يتم قطعها بصفة مستمرة ولا تتواجد سوى ساعة واحدة كل ثلاثة أيام ويتم الاعتماد على المياه الجوفية بما فيها من شوائب مما يؤثر على الكلى، ويؤدي إلى انتشار الأمراض الوبائية وعدم تمكن النزلاء من الاستحمام لفترة طويلة. أما عن الوضع داخل

الزنازيـن، فـلا يعتنى بنظافتها حيث يتم ترك مخلفات النزلاء داخل العنبر لمدة طويلة ولا يتم ازلتها إلا عند مرور أحد الضباط.

ولا يتوافر داخل السـجن أغطية ومفروشـات وينام النزلاء على الأرض، مما يؤثر على الحالة الصحية للنزلاء وخاصة كبار السـن منهم، كما أنه توجد دورة مياه عبارة عن حائط بارتفاع ١٥٠ سم من جهتين ويكون مكشوف السقف كما لا يوجد عليه باب ونظرا لعدم الاعتناء بالنظافة فإنه يولد الروائح الكريهة مما تكون سببا لانتشار الأمراض.

وهنـاك بعـض النزلاء يتم منعهـم من التريض عنهـم لفترات طويلة ممـا يؤثر على أرجلهم وعظامهم وحالتهم النفسية.

٣- عدم توافر الأطباء الاخصائين داخل السجون:

حيـث يوجـد داخـل كل سـجن عيـادة ويتواجـد بها طبيـب ممارس عـام واغلب الحـالات المرضية يتم توقيع الكشـف الطبـي عليها من قبل هذا الطبيـب وعند تفحصه لأي حالـة مرضيـة يقوم بمعالجتها بنـوع واحد فقط من الأدوية وهو عبارة عن مسـكن ويتم صرفه لجميع الحالات، وفي الحالات الحرجة يقرر عرضها على الطبيب الأخصائي والذي نادرًا ما يتواجد داخل السـجن حيث يتواجد مرة كل ثلاثة أشـهر، وكثيرًا يخشى النزلاء المطالبة بالتوجه إلى العيادة حيث أنه في حالة عدم وجود أعراض قوية للمريض، فإن ذلك يعرض النزيل للحبس الانفرادي بحجة التمارض وكذلك إذ تم الكشـف على النزيـل، فإنه لا يتم صرف الأدوية المعالجة للحالة المرضية مما يجعل النزلاء يعتمدون على الأدوية التي يحضرها أسرهم وكذلك الاعتماد على بعض النزلاء الأطباء في الكشف على زملائهم وتشخيص الأمراض.

ويعـاني المـرضى داخل المستشـفيات من تدهـور أوضاعهم الصحية سـوء الرعاية الطبية المقدمة لهم وتعاني عنابر المستشفى من تدني مستوى النظافة كما تعاني من عدم توافر

الغـذاء المناسـب للمرضى وعدم توافـر الأدوية وإجراءات نقل المرضى إلى المستشـفيات معقـدة وفي حالـة نقل المرضى إلى المستشـفى يتم وضـع القيود في أيديهـم وربط الطرف لأخر في السرير طوال مدة بقائهم داخل المستشـفى مما يزيد من حالتهم سـوءًا وفي حالة عـرض المرضى على المستشـفى ويتحدد لهم موعد للمتابعـة لا يلتفت لهذا الموعد ولا يتم نقلهم إلى المستشفى في هذا الميعاد وهناك بعض النزلاء يفضلون البقاء داخل الزنزانة عن الذهاب إلى المستشفى لما يلاقونه من معاناة داخل مستشفيات السجون.

٤- المنع من الزيارة:

يؤدي المنع من الزيارة إلى سـوء الحالة النفسية للنزلاء وأسرهم، فهو يؤدي في كثير من الأحيان إلى عدم وصول الأدوية للنزلاء وبالتالي تفاقم حالتهم المرضية، ومن الأمثلة عـلى ذلك نزلاء سـجن ليـمان أبي زعبل فبالإضافـة إلى وضعهم داخل زنازين بمسـاحة ٢,٥×١,٥ بدون أي مصدر للمياه وعدم وجود تهوية كافية أو مراوح، وبقائهم داخل الزنزانة لمدة سـبعة عشر سـاعة وقضائهم حاجتهم داخل أواني بلاستيكية تم منع الزيارة عنهـم منذ عام ١٩٩٣ كما يتم منع الأطعمـة والأدوية بالإضافة لمنعهم من شراء الأدوية على نفقتهم الخاصة.

ونخلـص مـن ذلك إلى أن توفير الرعايـة الجيدة والاهتمام بأحـوال النزلاء ونظافة العنابر والزنازين يقضي على انتشار الأمراض.

حقوقيون: السجون المصرية معامل للموت:

أجمع عدد من السياسـيين والحقوقيين على ضرورة اجراء تحقيق في أسـباب تدهور أوضاع السجون المصرية، وتفعيل دور القضاء في الرقابة على السجون وأماكن الاحتجاز، والسماح لمؤسسات المجتمع المدني بزيارة كافة السجون والاطلاع على الأوضاع داخلها، ووقف اسـتخدام سـيارات الترحيلات الحالية واسـتبدالها بأخرى، تتوافر فيها الشروط

الآدمية جاء ذلك خلال الندوة التي عقدها المجلس القومي لحقوق الإنسان تحت عنوان «أوضاع السجون في مصر»، والتي شارك فيها عدد كبير من المهتمين بحقوق الإنسان والمسئولين في وزارة الداخلية.

أكد الدكتور أحمد كمال أبو المجد- نائب رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان- زيادة حالات انتهاك حقوق الإنسان في مصر رغم انتشار المنظمات التي تدافع عن حقوق الإنسان، مشيرًا إلى أنَّ هذه الانتهاكات سوف تؤدي إلى العصيان المدني ووقف التنمية البشرية، مطالبًا بالإصلاح السياسي الجذري.

وأضاف حافظ أبو سعدة- أمين لجنة الشكاوى بالمجلس القومي لحقوق الإنسان- أن حقوق السجناء تتعرض لمجموعة من الانتهاكات، واتباع سياسة التعذيب وإساءة المعاملة كأداة روتينية للتأديب والعقاب وانتزاع الاعترافات، فضلًا عن ازدحام الزنازين بالسجناء والمعتقلين، وتدني مستوى النظافة، وتلوث المياة، ومنع التريض، وقلة الطعام، ويرتبط بذلك انتشار بعض الأمراض الوبائية كالدرن والجرب داخل معظم السجون، وحرمان النزلاء من استكمال دراستهم، ومنع الزيارة، والاتصال بالعالم الخارجي، مما يعتبر انتهاكًا للدستور المصري والمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وطالب بتشكيل لجنة وطنية مستقلة لإجراء تحقيق شامل ونزيه في أسباب تدهور أوضاع السجون المصرية، على أن يتم منحها السلطات اللازمة للوصول إلى المعلومات والبيانات التي تحتاجها، وألا ينحصر دور اللجنة في المسائل القانونية بل يمتد إلى الإحاطة بالأبعاد السياسية والاجتماعية والتشريعية والتقدم بمشروع شامل لإصلاح السجون المصرية، كما طالب بإلغاء ظاهرة السجون المغلقة، والتخلي عن ظاهرة الاعتقال المتكرر (لأسباب سياسية)، والإخراج الفوري عن المعتقلين .

وانتقدت الدكتورة فوزية عبد الستار- أستاذ القانون الجنائي بجامعة القاهرة- الكثافة العددية الهائلة التي تُعانيها السجون المصرية؛ حيث لا تتعدى المساحة المخصصة للشخص الواحد من ٥٠-٧٠ سم، في حين تصل تحتل كل نزيلة في سجون النساء ٣٠ سم فقط؛ الأمر الذي يؤدي إلى تناوب المساجين في النوم الذي يتم بجوار الآنية التي يقومون بالتبول فيها؛ نظرًا لعدم وجود دورات مياة بالزنازين؛ الأمر الذي اعتبرته سحقًا لكرامة النزلاء،،، كما أكدت ضرورة تعديل قانون الإجراءات الجنائية لوضع معايير دقيقة في إصدار قرارات الحبس الاحتياطي التي تطبق بتوسع كبير رغم أن المسجونين في معظم الحالات لا يخشى هروبهم ولن يؤثروا في الأدلة، كما دعت إلى التوسع في التصالح قبل وصول الدعاوى إلى القضاء، وتطبيق نظام الإشراف القضائي على تنفيذ الأحكام الجنائية، لأن الوضع الحالي يخلق وضعًا غريبًا بحيث تكون الإدارة العقابية هي الخصم والحكم للمسجون في نفس الوقت.

وكشف عبد الله خليل- المحامي- عن عدم وجود سجلات تعدد عدد المحتجزين بشكل فعلى داخل أقسام الشرطة أو المحبوسين احتياطيًا رغم أنه يجب إبلاغ النيابة يوميًا بأعداد المحتجزين داخل اقسام الشرطة، مشيرًا إلى أن هناك إسرافًا في الاحتجاز غير الرسمي.

وأضاف أنَّ هناك ١٩٠ نصًا يعاقب مرتكبوها بالحبس تحتاج إلى مراجعة شاملة حيث يمكن استبدال معظمها بعقوبات أخرى، واستنكر عدم رد المضبوطات التي يتم جمعها من المقبوض عليهم.

كما يستلزم الحصول على تعويض عن الفترة التي قضاها المحبوس احتياطيًا إجراءات معقدة للغاية، واقترح أن يتم منح القاضي سلطة الرد والتعويض بدلًا من النيابة.

وركز إيهاب سلام «الباحث بجمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء على أن النيابة العامة لا تقدم الحماية الكافية للمتهمين خاصة في الظروف التي يتم فيها التعذيب؛ حيث يشترط القانون تقدم النيابة بإحالة شكوى المواطن الذي تـمَّ تعذيبه إلى المحكمة الأمر الذي لا يتم في كثير من الأحيان، بالإضافة إلى خوف الضحايا من الشكوى ضد ضباط الشرطة الذين قاموا بتعذيبهم حتى لا يكرروا ذلك معهم أو حرصًا على أهلهم من الاعتداء عليهم، موضحًا أنَّ الحكومة لا تمارس أي ضغوط على ضباط الشرطة لتحجيم ظاهرة التعذيب.

وحول الأوضاع داخل السجون قال إيهاب سلام إنها مترديـة للغاية حيث تغلق بعضها بالسنوات بحيث لا يعلم أحد ما يجري داخلها، مطالبًا بعدم جواز التذرع بنقص الإمكانات في تحسين أوضاع السجناء، كما أن حقوقًا كثيرة لا تحتاج إلى إمكانات لا تمنحها الداخلية لسجنائها.

أما حسين محمد إبراهيم عضو مجلس الشعب عن الإخوان المسلمين، فقال: إنَّ ترقيع أوضاع السجون لم يعد صالحًا، مطالبًا بضرورة إصدار تشريع جديد يحافظ على حقوق الإنسان، لافتًا إلى أمر خطير وهو عدم تطبيق التشريع الحالي، مدللًا على ذلك بالزيارة التي قام بها ضمن لجنة تقصي الحقائق بمجلس الشعب إلى سجن مزرعة طرة بعد استشهاد المهندس أكرم زهيري؛ حيث اكتشفت اللجنة أنَّ المحبوسين احتياطيًا تمَّ خطفهم من محبسهم دون إذن النيابة، كما ذكر السجناء أنهم تعرضوا لتعذيب؛ الأمر الذي يعتبر انتهاكًا لقانون الإجراءات الجنائية وقانون تنظيم أوضاع السجون.

ومن جانبه طالب طارق خاطر- نائب رئيس جمعية لمساعدة القانون لحقوق الإنسان- بتخصيص مقار لاحتجاز الأطفال بعيدًا عن الكبار لتفادي الاعتداء الجنسي على الأطفال، وسلب متعلقاتهم.

أشهر من قتلوا داخل السجون المصرية:

نرصد هنا بعض أشهر الحالات التي تم وفاتها داخل السجون المصريةوادعت السلطات المصرية أن هذه الحالات قامت بشنق نفسها الا أن كل الدلائل تؤكد عدم صحة هذا الادعاء.

كمال الدين السنانيري:

يعد كمال الدين السنانيرى القيادي الاخوانى البارز أهم من تم إعلان وفاته داخل السجن وكالعادة أدعت السلطات المصرية انه قام بشنق نفسه داخل زنزانته.

كان «السادات» قد أصدر- في (سبتمبر١٩٨١م)- قرارات التحفظ الشهيرة على معارضي سياسته، وألقى بهم في المعتقلات، بعد أن اشتدت المعارضة لاتفاقيات الصلح مع العدو الصهيوني، وتعرّض «السنانيري» في أثناء اعتقاله لتعذيب رهيب؛ أملًا في معرفة معلومات عن التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، ووقعت عليه أهوال من العذاب بعد أن تجاوز الستين من عمره، ولم يتحمل جسده هذه الأهوال التي تفنن زبانية التعذيب في إلحاقها به.. فأعلن عن وفاته يوم (١٠ من المحرم ١٤٠٢هـ= ٨ من نوفمبر١٩٨١م)، وتم إشاعة أن السنانيرى قد انتحر بأن ربط عنقه بفوطة، ثم ربطها بكوع الحوض الموجود بالزنزانة، وصار يجذب نفسه حتى مات، وفي الصباح اكتشف السجَّان الجثة، وجاء الطبيب الشرعي، وعاينها وأثبت سبب الوفاة.

ودار جدل حول هذه القضية في الآونة الأخيرة بعدما أعلن المستشار على جريشة (قيادي اخوانى ومعتقل سابق) أن لديه دلائل تؤكد تورط اللواء فؤاد علام (رئيس جهاز مباحث أمن الدولة السابق) في مقتل السنانيري.

سليمان خاطر:

سـليمان محمد عبد الحميد خاطر من مواليد قرية أكياد في الشرقية، وهو آخر عنقود من خمسة أبناء في أسرة بسيطة أنجبت ولدين وبنتين قبل سليمان.

التحق سليمان مثل غيره بالخدمة العسكرية الإجبارية، وكان مجند في وزارة الداخلية بقوات الأمن المركزي.

كان شـابًّا يـؤدي خدمته العسـكرية في عام ١٩٨٥ في طابا بعـد تحريرها، وفي أحد الأيـام كان يـؤدي الصلاة، عندما مرت بجانبه حافلة تقـل عدد من الإسرائيليين، فنزلوا إلى جواره وبدؤا يسـخرون من طريقتـه في أداء الصلاة، وأراد بعضهم الدخول للحدود المصريـة عنـوة، ولكنه أبى فما كان منهم إلا أن سـبوا مصر وبصقوا عـلى العلم المصري، فقام سليمان خاطر بإطلاق نيرانه نحوهم فقتل سبعة منهم.

سلم سليمان خاطر نفسه بعد الحادث، وبدلًا من أن يصدر قرار بمكافئته على قيامه بعمله، صدر قرار جمهوري مسـتغلًا سـلطاته بموجب قانون الطوارئ بتحويل الشـاب إلى محاكمـة عسـكرية، بدلًا من أن يخضع على أكثـر تقدير لمحاكمة مدنية كما هو الحال مع رجال الشرطة بنص الدستور.

طعـن محامي سـليمان في القرار الجمهوري وطلـب محاكمته أمام قاضيـه الطبيعي، وبالطبع تم رفض الطعن.

وصدر الحكم بحبسه ٢٥ عامًا مع الأشغال الشاقة المؤبدة.

بعد أن صدر الحكم على خاطر نُقل إلى السجن ومنه إلى مستشفى السجن بدعوى معالجته من البلهارسيا، وهناك وفي اليوم التاسع لحبسه مات سليمان خاطر.

مـات لتخـرج علينـا الصحف القومية بمانشـيتات التـي تحمل إمضاء أمـن الدولة وتقول : «انتحر بعد أن شنق نفسه على نافذة ترتفع عن الأرض بثلاثة أمتار».

ويقول من شاهدوا الجثة أن الانتحار ليس هو الاحتمال الوحيد، وأن الجثة كان بها آثار خنق بآلة تشـبه السلك الرفيع على الرقبة، وكدمات على الساق تشبه آثار جرجرة أو ضرب.

قالوا في البيان الرسـمي أن الانتحار تم بمشـمع الفراش، ثم قالت مجلة المصور أن الانتحـار تـم بملاءة السريـر، وقال الطب الشرعـي أن الانتحار تم بقطعـة قماش من ما تستعمله الصاعقة.

وأمام كل ما قيل، تقدمت أسرته بطلب إعادة تشريح الجثة عن طريق لجنة مستقلة لمعرفة سبب الوفاة، وتم رفض الطلب مما زاد الشكوك وأصبح القتل سيناريو أقرب من الانتحار.

مقتل مسعد قطب:

مات مسعد قطب بفرع أمن الدولة بـ(جابر بن حيان) بالجيزة تحت سياط التعذيب وبين الجلادين، وتم مقتل محمد مسـعد قطب (محاسـب بنقابة المهندسين) بعد أربعة أيام مـن اعتقاله وإيداعه مقر مباحث أمن الدولة بالجيزة، حيث أمرت النيابة العامة بتسـليم جثته إلى أهله وتم دفنه تحت حراسة مشددة الخميس ٦-١١-٢٠٠٣. وتقدمت أكثر من جهة ببلاغ للنائب العام للتحقيق في الحادث، ولم تتلق تلك الجهات ردا على بلاغها حتى الآن!.

أيمن إسماعيل:

أحدث نبأ العثور على جثة أيمن إسماعيل المتهم في قضية تزوير توكيلات حزب الغد معلقة على باب زنزانته في سـجن الاستئناف رعبًا وفزعًا شديدًا بين المساجين السياسيين

المتهمين في قضايا سياسية مثل أيمن نور رئيس حزب الغد السابق.. كما أصيبت أسرة أيمن إسماعيل بالذهول من هول الصدمة غير المتوقعة نهائيًا والتي لا يصدقها عقل.

كل هذه الحالات تعيد الأذهان إلى عصر الستينات في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر حيث كان موت المئات داخل المعتقلات نتيجة التعذيب وتدعي الحكومة هروب المتوفي وتقوم بدفن جثته في الصحراء.

ويبقى سجل الموت داخل السجون المصرية مفتوحًا حتى إشعار آخر.

(تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عن السجون في مصر)

obeikandl.com